محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر

إعداد

د. إيمان حسن المراكبي

مدرس الاقتصاد، كلية التجارة بتفهنا الأشراف (فرع البنات)، جامعة الأزهر

dr-emanelmarakby@azhar.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس ــ العدد الثاني ــ الجزء الرابع ــ يوليو ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

المراكبي، إيمان حسن (٢٠٢٤). محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥(٢)٤، ٤٦٣-٤٨٩.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر

د. إيمان حسن المراكبي

ملخص

تهدف الدراسة الى تحليل محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر خلال الفترة (١٩٧٥ – ٢٠١٧) والكشف عن وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بين معامل جينى واهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة (ولتحقيق ذلك فقد اعتمدت الدراسة القياس الاقتصادي باستخدام أسلوب التكامل المشترك وفقا لمنهجية ENGEL- GRANGER وذلك لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .

وقد توصل النموذج الى وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين معامل جينى وكل من (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ، نسبة الاعالة ومعدل البطالة) بينما توجد علاقة معنوية وسلبية بين معامل جينى ومعدل التضخم في مصر خلال فترة الدراسة .

وانتهت الدراسة الى أن نصيب الفرد من الناتج ومعدلات البطالة والاعالة والتضخم من أهم محددات التفاوت في مصر مع ارتفاع الأهمية النسبية لمعدل البطالة. لذا لابد من توجيه السياسة الاقتصادية المناسبة من خلال تشجيع الاستثمار والاهتمام بالتعليم والصحة واعادة هيكلة الأجور بهدف خفض التفاوت وتحقيق العدالة التوزيعية .

كلمات مفتاحية : التفاوت في توزيع الدخل– الفقر – معامل جينى – مصر

١ – مقدمة

تعد قضية عدالة توزيع الدخل جوهر عملية التنمية الاقتصادية و يعد خفض التفاوت في توزيع الدخل أحد أهم الأهداف الاقتصادية الكلية التي تسعى لها كل الدول بصفة عامة و الدول النامية بشكل خاص . وتشكل عدالة توزيع الدخل أحد الأضلاع الثلاثة الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية مع خفض الفقر والبطالة. ولا تتوقف عدالة التوزيع على مجرد توزيع ثمار النمو؛ ولكن تتعدى ذلك إلى العدالة في تكافئ الفرص لجميع الأفراد المشاركين في العملية الإنتاجية.

وقد أصدر إعلان الأمم المتحدة في مؤتمر قمة الألفية والذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٠ بعنوان " الأهداف الإنمائية للألفية " وكان أهمها هو القضاء على الفقر المدقع والجوع ثم أضيف اليها لاحقا الحد من مستوى التفاوت في توزيع الدخل بين الافراد .

كما أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ٢٠١٤ على أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب خفض التفاوت في توزيع الدخل سواء بين الدول النامية والمتقدمة أو داخل الدول النامية نفسها، و يجب أن تضع الدول النامية هذا الهدف ضمن رؤيتها المستقبلية ٢٠٣٠(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠١٤) .

وفي عام ٢٠١٥ وضعت الأمم المتحدة حوالى ١٧ هدفًا من أهداف التنمية المستدامة ، يتضمن الهدف العاشر منها " تقليل التفاوتات داخل الدول وفيما بينها ". ودعت الدول الى العمل على صياغة استراتيجيات تنفيذ على المستوى الوطني ووضع آليات للمراقبة ومراجعة تحقيق الأهداف.

وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بتعريف النمو الشامل بأنه " النمو الاقتصادي الذي يمنح كل الشرائح السكانية في المجتمع فرص المشاركة العادلة في الإستفادة من عوائد النمو الاقتصادي النقدية وغير النقدية ". كما عرفه البنك الدولي بأنه " النمو الذي يمكن السكان جميعا من المشاركة والاستفادة من عوائده ويؤدي إلى خفض الفقر، ويكون موزعاً على كافة القطاعات الاقتصادية (2016, Albagoury)

وترجع تزايد ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل لعدد من الأسباب من بينها نمو الاقتصاد المالي بدرجة أكبر من الاقتصاد الحقيقي ، التوسع في الملكية الخاصة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على القطاعات الاقتصادية ، تحول معظم الدول الى نظام اقتصاد السوق ، انخفاض نصيب الأجور من الناتج العالمى . (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠١٤)، (Coll, J.A. (2011).

ويرتبط التفاوت في الدخل بزيادة معدلات الفقر، وانخفاض الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وصعوبة تحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل حيث ينخفض الحافز على العمل والانتاجية لدى الفقراء (يغولي ، غر وفرانسيسكو ٢٠١٧) ، كما أن له آثارا كبيرة على خفض النمو الاقتصادي في عديد من الدول النامية بصفة خاصة (براكاش لونغاني وجوناتان ،٢٠١٧) كما تسبب التفاوت في عديد من الأزمات الاقتصادية، نتيجة انخفاض الاستهلاك الكلي والطلب المحلي، نظرا لانخفاض نصيب أغلبية السكان من الدخل (Coll,2011).

ويلعب التفاوت في توزيع الدخل دورا هاما في التأثير على العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر ، فوفقا ل (Lopez, J. H,2004) فان ارتفاع مستوى الدخل ب ١٠٪ يؤدى الى خفض الفقر ب ٤.٣٪ في الدول منخفضة التفاوت في توزيع الدخل ، بنسبة ٠.٦٪ في الدول مرتفعة التفاوت ، وهذا يعنى أن النمو غير المقترن بخفض التفاوت في توزيع الدخل غالبا ما يكون في غير صالح الفقراء .

من هنا تظهر أهمية دراسة التفاوت في توزيع الدخل نظرا لآثاره السلبية على كل من النمو والاستهلاك والادخار والائتمان(Verme, 2014). ، بالإضافة الى أنه يتعارض مع فكرة العدالة، ويعد أحد أهم أسباب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سبتمبر (٢٠١٤).

مشكلة الدراسة

توجد علاقة وثيقة بين الفقر وسوء توزيع الدخل ، حيث يؤدى انتشار الفقر الى الصراع على الدخل والثروة، وهوما يدفع الأغنياء إلى تعزيز إمتلاكهم للثروة والدخل، وبالتالي زيادة فجوة الدخول بين الأغنياء والفقراء من أفراد المجتمع الواحد من ناحية وبين الدول فيما بينها من ناحية أخرى . ومع تفاوت مستويات الدخول يتفاوت الطلب على الصحة والتعليم والتدريب، وتتفاوت القدرات والمهارات المكتسبة بين الأفراد ، ومن ثم تتفاوت فرص حصولهم على العمل وتتفاوت أجورهم .

وتعانى العديد من دول العالم من مشكلة التفاوت في توزيع الدخل خاصة الدول النامية ، ومن ضمنها مصر والتي تتركز مكتسبات التنمية فيها في فئات محدودة من السكان ، وهو ما يمثل أهم معوقات تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .

ويعد خفض معدلات التفاوت في الدخل أحد أهداف استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ ، لذا كان من المهم فهم الأسباب الرئيسية للتفاوت في توزيع الدخل في مصر من أجل تطبيق السياسات المناسبة للحد منه ، وتحقيق العدالة التوزيعية .

في ضوء ما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال التالي:

ما هي أهم العوامل المحددة للتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد المصري ؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها " توجد علاقة معنوية طويلة الأجل بين معدل التفاوت وكل من(نصيب الفرد من الناتج ، ومعدل البطالة، معدل التضخم ، ونسبة الاعالة) في مصر " .

هدف الدراسة

اختبار مدى صحة الفرضية من خلال اختبار مدى وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بين معامل جينى وكل من (نصيب الفرد من الناتج ، ومعدل البطالة، معدل التضخم ، ونسبة الاعالة) في مصر خلال الفترة الزمنية ١٩٧٥ –٢٠١٧ ، ويتفرع من الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية :

١- توضيح مفهوم التفاوت في توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي.
٢- تتبع تطور معدل التفاوت في توزيع الدخل (مؤشر جينى) في مصر خلال فترة الدراسة .
٣- قياس العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل ممثلا بمعامل جينى وكل من (نصيب الفرد من الناتج المحلى ، معدل البطالة ، معدل التضخم ، نسبة الاعالة) في مصر خلال فترة الدراسة .

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة كل من :

١- المنهج الوصفي التحليلي في دراسة مفهوم التفاوت وأهم محدداته ووسائل قياسه في الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية مع التطبيق على مصر.
٢- المنهج الكمي من خلال تقدير نموذج قياسي (نموذج التكامل المشترك وفقا لمنهجية ENGEL-GRANGER) لاختبار العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل .

١- التفاوت في الدخل في الأدبيات الاقتصادية

١-١ مفهوم التفاوت في توزيع الدخل

يختلف مفهوم التفاوت عن مفهوم الفقر فالتفاوت مفهوم أوسع يشمل جميع السكان ولا يخص فئة معينة من السكان الذين يعيشون في مستوى دخل منخفض. ويعنى عدم المساواة في توزيع الأصول والثروة أو الدخل بين أفراد المجتمع.

ويعرف (٢٠١٧) Ghecham التفاوت بأنه التوزيع غير المتساوي لأنصبة الأفراد في الدولة والذي لا يرجع الى اختلاف المهارات والكفاءات. كما يعرفه (٢٠١٧)Ferrer بأنه حصول عدد قليل من السكان على النسبة الأكبر من الدخل .

ووفقا ل (٢٠١٦) Elveren and Ozgur يشمل مفهوم التفاوت عدم التساوي في الدخل و الثروة والاستهلاك والمنفعة والرفاهية ، الا أن التفاوت في الدخل هو أكثرها شيوعا لارتباطه بعدم العدالة في التوزيع كما يرى أن التفاوت في توزيع الدخل يجب أن يشمل جميع مصادر الدخل من الأجور وغيرها .

وقد بدأ الاهتمام بدراسة تفاوت الدخل وعدالة التوزيع من قبل الاقتصاديين بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شكلت دراسة عدالة توزيع الدخل وطرق قياسه أهمية كبيرة خاصة للسياسيين والاقتصاديين في رسم السياسة الاقتصادية والاتجاه العام لنمو الاقتصاد القومي على المدى المتوسط والبعيد.

وقد ارتبط التفاوت في توزيع الدخل ببعض نماذج النمو في الفكر الاقتصادي، فوفقاً ل (David Ricardo ,1817) ، فان توزيع الدخل على فئات المجتمع يختلف باختلاف مراحل النمو ، ففي المراحل الأولى للنمو يحصل الرأسماليون على أرباح مرتفعة مقارنة بأصحاب الأراضي والعمال، ومع استمرار النمو يزيد ريع أصحاب الأراضي نتيجة لزيادة الطلب على الغذاء، ومن ثم يرتفع نصيبهم من الإنتاج وينخفض نصيب الرأسماليين والعمال .

وربط (Marx ,1840) بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي القائم على أساس تعظيم الأرباح في النظام الرأسمالي عن طريق تخفيض أجور الطبقة العاملة، وأن تحقيق النمو في ظل النظام الرأسمالي يتم في إطار علاقات الإنتاج الطبقية (طبقة الرأسماليين التي تحصل على فائض القيمة وطبقة العمال التي تحصل على اجور)، ما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل.

ويعد (Kuznets 1955) هو أول من درس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في بريطانيا، لتحديد العوامل المسببة لزيادة التفاوت في توزيع الدخل ، ولتحديد العوامل التي تبين مدى التفاوت في توزيع الدخل مثل الإعانات والضرائب، وأوضح أنه خلال المراحل الأولى للنمو يزيد التفاوت نتيجة انتقال العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة، نظرا لارتفاع دخول العمالة في قطاع الصناعة في المدن عنه في قطاع الزراعة في الريف، لوجود فارق في مستويات الأسعار والمعيشة بين الريف والمدن، حتى يصل التفاوت إلى حده الأقصى ثم يبدأ في التناقص مع زيادة النمو والإنتاجية في كل من قطاعي الزراعة والصناعة؛ حتى تقترب الدخول بين القطاعين وتتقلص الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية، وبالتالي يشبه منحنى كوزنتس حرف (U) المقلوب .

ووفقا لنموذج (Lewis , 1954) والذي يرى أنه بافتراض وجود قطاع زراعي تقليدي وقطاع صناعي متقدم فان العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل تمر بمرحلتين في المرحلة الأولى يرتفع التفاوت في توزيع الدخل لبقاء أجور العمالة ثابتة، بينما ترتفع أرباح الرأسماليين نتيجة انتقال العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة بنفس الأجر. أما في المرحلة الثانية فينخفض التفاوت في توزيع الدخل نتيجة ارتفاع أجور العمالة، نظرا لانخفاض عرض العمل في القطاع التقليدي، وبالتالي تنخفض أرباح الرأسماليين، وتنخفض معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن التقدم التكنولوجي يؤدي مرة ثانية إلى زيادة الأرباح برغم ارتفاع الأجور، وبالتالي يستمر النمو، ويتحسن توزيع الدخل وينخفض الفقر.

وعلى ذلك فانه يمكن القول أنه أحيانا ما يصاحب بعض مراحل النمو عدم العدالة في توزيع الدخل، بينما يصاحب البعض الآخر عدالة في توزيع الدخل (Francois Bourguinon 2004) كما أن النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل يتعارضان في الأجل القصير بينما يتحركان معاً في الأجل الطويل. (Kanbur, 2000)

وتوضح الأدبيات الاقتصادية أن محددات تركز الدخل أو التفاوت في توزيع الدخل عديدة وتختلف من دولة إلى أخرى. ويرى (Verme ,2014)أن التفاوت في الدخل يشمل تفاوت جزئي وهو ما يتعلق بالتعليم والمهارة وغيرها ، وتفاوت كلي وهو ما لا يستند الى مبررات ، ويعد من أهم معوقات التنمية المستدامة . كما يرى (٢٠١٣) Bagchi & Svejnar أن التفاوت في الدخل والثروة يمكن أن ينقسم الى تفاوت هيكلي (والذى يرجع الى الاستعمار، أو العبودية ، وتوزيع الأرض عن طريق القوة الاستعمارية أو من خلال الدولة) وتفاوت ناتج عن قوى السوق والذي ظهر نتيجة تحول العديد من الدول الى اقتصاديات السوق مما أسهم في حدوث التفاوت على مستوى الأفراد والمشروعات والمناطق والدول .

وصنف (Jorge A. Charles-Coll ,2011) أسباب التفاوت في الدخل الى مجموعتين : عوامل داخلية وهى مجموعة الخصاص والظروف المتعلقة بالأفراد التي يمكنها أن تحدد دخلهم في المستقبل مثل الانتاجية أو الذكاء وغيرها من العوامل التي تجعلهم أكثر تميزا عن الآخرين ، والسمات الجسدية أو الفكرية والتي تتأثر بالقيم الاجتماعية والثقافية ،كما يعد الجنس والعرق من بين الأسباب الأكثر شيوعًا لعدم المساواة داخل المجتمعات حتى الحديثة منها .

أما بالنسبة للعوامل الخارجية فيعد التعليم إلى حد بعيد أحد أهم العوامل التي تحدد مستوى الدخل المستقبلي لأي فرد. ووفقا لذلك فإن السياسات التعليمية السائدة والاختلافات في قدرة الوصول إلى التعليم في بلد ما يمكن أن تؤثر على مستويات التفاوت في الدخول.

١-٢ مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل

توجد مقاييس متعددة لقياس التفاوت في توزيع الدخل والانفاق ، بعضها يعتمد على العمليات الرياضية المعقدة وبعضها بسيط ، ولكل مقياس استخداما خاصا بما يتلاءم مع شكل التوزيع (الدخل ،الأنفاق ، الثروة) ومن أهم هذه المقاييس:

١- معامل جيني Gini Coefficient

ويعد من أشهر المقاييس المستخدمة في قياس التفاوت في الدخل والانفاق و يساوى المساحة الواقعة بين منحنى لورنز (والذى يمثل النسبة التراكمية للسكان على المحور الأفقي ونسبة الدخل التراكمية على المحور الرأسي) و خط المساواة التامة مقسوما على اجمالي المساحة الواقعة تحت خط المساواة التامة كما يتضح من الشكل (١) . كالآتي:

$$G = \frac{A \text{ المساحة}}{\text{BCD المساحة}}$$

وهو مؤشر رقمي يبين مدى انحراف توزيع الدخل أو الانفاق الاستهلاكي للأفراد في مجتمع ما عن التوزيع العادل. كما في الشكل (١)

وتتراوح قيمة معامل جينى بين الصفر و الواحد ، عندما تكون قيمة معامل جيني مساوية للصفر فهذا يعني عدم وجود تفاوت في توزيع الدخل والانفاق ، أي المساواة الكاملة في توزيع الدخول ، وعندما تكون قيمة معامل جيني تساوي 1 فهذا يعني وجود تفاوت تام ، ومعنى ذلك أنه كلما ارتفعت قيمة معامل جيني كلما ارتفع التفاوت في التوزيع سواء الدخل أو الانفاق.

شكل (1)

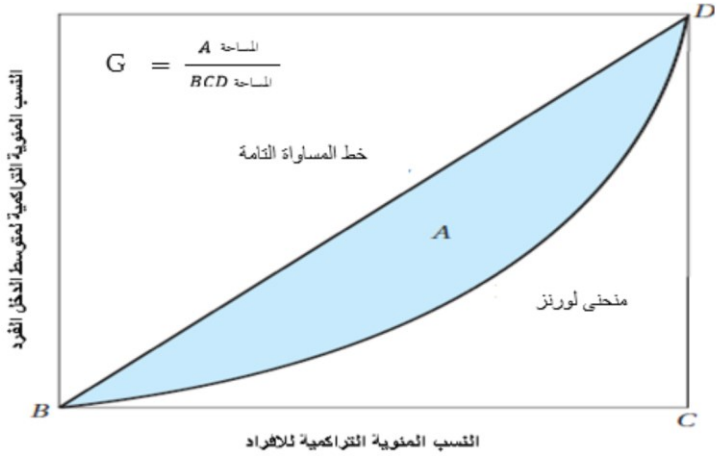

المصدر: Michael P. Todaro ,Stephen C. Smith ,Economic Development,12 edition, published by The George Washington University , 2014,p218-222

ويعد معامل جيني من أشهر مقاييس التفاوت العام في الدخل لنظرا لتوفير بياناته وعدم تأثره بطبيعة الدولة وعدد السكان وحجم الاقتصاد ، ويمكن استخدامه في تقييم مدى كفاءة السياسات المستخدمة لإعادة توزيع الدخل (Gastwirth, J. L., 1972) الا أنه لا يوضح التفاوت في الدخل بين المستويات الأعلى أو الأدنى (يغولي ، غر وفرانسيسكو، ٢٠١٧)

٢- نسبة كوزنتس Kuzents Ratio : وتعتمد في قياسها على مقارنة النصيب النسبي للفئات الأعلى من الدخل الى الفئات الأدنى من الدخل، مثل مقارنة نصيب ال ٢٠٪ الأعلى من السكان في الدخل بنصيب ال ٢٠٪ الأدنى من السكان في الدخل، مما يعطى مؤشراً جيداً للتفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء .

٣- فجوة الدخل Gap: ، ويمكن الاعتماد عليها لقياس التفاوت بين الطبقة الأكثر دخلاً والأقل دخلاً ، و لقياس التفاوت في الدخل لطبقة الفقراء ولطبقة الأغنياء(Verme, P. 2014):

- الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء: من خلال طرح نصيب الفئة العشرية الأخيرة (١٠) Inh من الفئة العشرية الأولى (١)Inl من الدخل أو بطرح نصيب الفئة العشرينية الأخيرة (٥) Inh من الفئة العشرينية الأولى (١) Inl من الدخل كالآتي:

$$\boxed{\mathbf{Gap = Inh - Inl}}$$

- الفجوة في الدخل بين الطبقات الغنية أو الفقيرة: ووفقا ل (Ghecham , 2017)تستخدم هذه الفجوة في قياس التفاوت في الدخل بين الطبقات الفقيرة أو الطبقات الغنية كل على حدة كالآتي:

$$Gap\ Low = D_2 - D_1$$

$$Gap\ high = D_{10} - D_9$$

$$or\ \ D_5 - D_4$$

حيث تمثل D نصيب الفئة العشرية أو العشرينية من الدخل، High للطبقة الغنية, Low للطبقة الفقيرة

٤- معامل الاختلاف : ويتم حسابه بقسمة الانحراف المعياري على الوسط الحسابي للدخل ، و يعطى نسبة تقريبية للتفاوت في الدخل ومن الممكن حسابه لقطاعات ومناطق مختلفة داخل الدولة (Elveren and Ozgu,2016) .

٥- مؤشر ثيل Theil Index: ويعد من أهم مقاييس التفاوت في الدخل بين المناطق المختلفة داخل الدولة، أو بين فئات السكان المتنوعة في نفس المنطقة داخل الدولة، يستخدم أيضا لتحديد مدى الاختلاف في الأجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، أو بين العمالة في القطاع الزراعي والصناعي ، ومن أهم عيوبه أن بياناته متاحة دولياً لقطاع الصناعة فقط (Ghecham, 2017)

وبرغم تعدد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس التفاوت في الدخل، الا أن مؤشري معامل جيني وفجوة الدخل يتميزان بكونهما متاحين على نطاق زمني كبير لمعظم دول العالم.

٢- الدراسات السابقة

تناولت الدراسات التطبيقية قضية التفاوت في توزيع الدخل من وجهتي نظر مختلفتين: الأولى اتجاه أثر التفاوت على النمو الاقتصادي – سواء كان سلبيا أو إيجابيا ، والثانية تحديد العوامل المسؤولة عن نمط وحجم التفاوت ، وكثيرا ما أظهرت الدراسات نتائج متناقضة (Matthew O. Odedokun, 2001)

وبالنسبة للفرع الأول فتوجد كتابات كثيرة جدًا حول توزيع الدخل وارتباطه بالنمو. وقد تركزت الأبحاث المرتبطة بهذا الموضوع في فترة الستينيات وحتى الثمانينيات من القرن العشرين . ومع ذلك، ففي الثمانينات، انخفضت عدد الابحاث الاقتصادية المهتمة بدراسة النمو الاقتصادي والمتغيرات التي تؤثر عليه، كما انخفض اهتمام الاقتصاديين بقضية توزيع الدخل. بعد عام ٢٠٠٠، عاد اهتمام الاقتصاديين مرة أخرى بالنمو الاقتصادي، وبدأوا في كتابة المزيد حول هذه القضية. ومع ذلك، فان نتائج الدراسات متناقضة ومختلفة (Škare, Marinko ,2014)

ومن أهم هذه الدراسات :

دراسة قام بها Persson and Tabellini(1991) للنمو الاقتصادي كدالة في التفاوت في الدخل(وقد تم قياسه بنصيب أعلى فئة عشرينية من الدخل) ، وعدد الملتحقين بالتعليم الأساسي والمشاركة السياسية وذلك في ٦٥ دولة خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٥ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وقد توصلت الدراسة الى ووجود أثر معنوى سالب للتفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي ، ووجود أثر معنوى موجب للمشاركة السياسية والتعليم الأساسي للتفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي .

قام Glaeser et al (2004) بمقارنة أثر التفاوت في توزيع الدخل و وطبيعة المؤسسات السياسية و رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في ٢٥ دولة في الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠ باستخدام طريقة المربعات الصغرى وتحديد النمو الاقتصادي كدالة في (التفاوت في الدخل، رأس المال البشري وطبيعة المؤسسات السياسية). وتوصلت الدراسة الى وجود أثر معنوي طردي لكل من رأس المال البشري والتفاوت في الدخل و الديمقراطية على النمو الاقتصادي، الا أن أثر التفاوت في الدخل قليل مقارنة بالمتغيرات الأخرى ،كما توجد سببية من رأس المال البشري والتفاوت والديمقراطية للنمو الاقتصادي.

دراسة Degutis (٢٠١٢) بهدف تحديد أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي وذلك في ١١٤ دولة باستخدام بيانات مقطعية كمتوسط للفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٥) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وقد تم تحديد النمو كدالة في (التراكم الرأسمالي، التقدم التكنولوجي ، رأس المال البشري ، الاستقرار السياسي، الفساد، حقوق الملكية ،المساواة العنصرية، المساواة بين الجنسين) والتفاوت في الدخل ومتغير مبطأ للنمو. وقد توصلت الدراسة الى أن التفاوت له أثر معنوي طردى في الدول المتقدمة ، بينما له أثر معنوي عكسى في الدول النامية .

دراسة خير الدين(٢٠٠٦) والتي تهدف الى قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في مصر في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ الى أن رفع معدل النمو الاقتصادي ليس كافيا لخفض معدلات الفقر وانه لابد ان يصاحبه انخفاض في التفاوت في توزيع الدخول ، وانتهت الدراسة أيضا الى تركز الفقر في القطاع الزراعى نظرا لانخفاض نصيب العمالة من ناتج القطاع مما يتطلب ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام بالعاملين فيه .

دراسة Nikolas& Michael (2016) حول أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في ١٢٦ دولة متقدمة ونامية- منها مصر- خلال الفترة ١٩٦٨-٢٠٠٧ وقد تم تحديد معدل النمو الاقتصادي كدالة في (رأس المال البشري ، الاستثمار الكلى ، التفاوت في الدخل بمؤشر Theil ، الانفاق الاستهلاكي الحكومي ، شروط التجارة ، نمو السكان ، الديمقراطية، التضخم) . وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر معنوي وطردي للتفاوت في الدخل(في الدول المتقدمة والنامية) والاستثمار الكلى، ورأس المال البشري ،والانفاق الاستهلاكي الحكومي على النمو الاقتصادي، وأثر معنوي عكسي للتضخم ، وأثر غير معنوي للديمقراطية وشروط التجارة .

دراسة Lahouij 2017 تم فيها تحديد النمو الاقتصادي (مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي) كدالة في التفاوت في الدخل (مقاسا بمعامل جيني)،التكوين الرأسمالي ، الاستثمار الأجنبي المباشر ،رأس المال البشري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، معدل التضخم ،نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي ، معدل الخصوبة ، تشوهات السوق. و بالتطبيق على

حزمة بيانات ل١٢ دولة عربية منها مصر للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٧، وقد أوضحت الدراسة وجود أثر معنوي طردي لرأس المال البشري والتراكم الرأسمالي وتشوهات السوق ، ووجود أثر معنوى عكسي لمعامل جيني والانفتاح التجاري والانفاق الحكومي ، وأثر غير معنوي لباقي المتغيرات.

دراسة Mbaku (1997) والتي اختبرت فرضية Kuzents حول العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية باستخدام مقياس الرقم القياسي للتنمية البشرية (The human development index (HDI)، و الرقم القياسي للجودة المادية للحياة (The physical quality of life index (PQLI و توصلت الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية تفسر الاختلاف في التفاوت في توزيع الدخل بشكل أكثر دقة عن استخدام مؤشر متوسط نصيب الفرد، وبالتالي تدعم النتائج فرضية كوزنتس في أن التفاوت دالة في مستوى التنمية .

دراسة (Ahluwlia (1976 وتم فيها اختبار فرضية كوزنتس في العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ، حيث يرتفع التفاوت مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل ويقل مع زيادة نصيب الفرد من الدخل، وانتهت الدراسة الى تأييد فرضية كوزنتس والتي تفسر التحركات المختلفة في التفاوت أثناء عملية النمو الاقتصادي.

دراسة (المقدسى ، ٢٠٠٤) والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين النمو والتوزيع والفقر في الاقتصاد العربي، و تحديد نمط توزيع منظومة التكافل الاجتماعي على فئات المجتمع، باستخدام نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين النمو والتوزيع من ناحية وبين البطالة والفقر من ناحية أخرى. وانتهت الدراسة إلى إن ارتفاع مستوى الدخل في الاقتصاد العربي كان مصحوبا بتحسن درجة عدالة التوزيع .

دراسة(أبو احمد ٢٠١١) والتي تهدف الى بيان علاقة توزيع الدخل بالنمو الاقتصادي في الدول النامية. وقد استخدم الأسلوب القياسي بالاعتماد على استخدام بيانات المقاطع العرضية لعينة من٩٠ دولة ولفترة ٢٢عام وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي له أثر في خفض التفاوت في توزع الدخل، و إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي له أثر أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على توزيع الدخل.

وبالنسبة للفرع الثانى وهو ما يرتبط بتوجه الدراسة الحالية فان كثير من الدراسات ولا سيما تلك التي تستند إلى بيانات السلاسل الزمنية، انصبت على الاهتمام بتحديد آثار متغيرات مختارة من متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل التضخم ومستوى البطالة) على توزيع الدخل مثل Mocan (1999) and Blejer and Guererro (1990) ،في حين تبحث الدراسات الأخرى آثار السياسة المالية العامة ، وخاصة معدل الضرائب، على التفاوت مثل Auten and Carroll (1999) و Feenberg and Poterba (1993) . وبسبب محدودية بيانات السلاسل الزمنية للدول مفردة ، خاصة الدول النامية، استندت معظم الدراسات التطبيقية على مجموعات البيانات متعددة البلدان .

وقد حاولت الدراسات دراسة آثار مجموعة واسعة من العوامل المتعلقة بالتفاوت ، مثل الإنفاق الحكومي ، ومستوى التنمية ، وما إلى ذلك. مثل Deininger and Squire (1998) و Vanhoudt ، Barro (2000). الدراسات الأخرى اختبرت أثر الفساد على توزيع الدخل مثل (Li, H ,et al (2000

ومن أهم هذه الدراسات :

دراسة A.A. Awe, Olawumi Ojo Rufus (2012) لمعرفة أهم العوامل المحددة لدرجة التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد النيجيري خلال الفترة (1977-2005) ، وقد استخدمت الدراسة التحليل القياسي، وفق منهجية التكامل المشترك لتحليل العلاقة بين هذه المحددات وتوزيع الدخل، وقد اعتمدت الدراسة معدل البطالة، التضخم، أجمالي الناتج المحلي، والانفاق الاجتماعي "النفقات التحويلية" كمتغيرات مستقلة ، و اثبتت الدراسة الأثر الكبير لهذه المحددات على ارتفاع قيمة المتغير التابع(معامل جيني) الذى عكست قيمته تفاوتا كبيرا في الدخل بين أفراد المجتمع في نيجيريا. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية لمعدل نمو الناتج والانفاق الحكومي على قطاع الصحة مع معامل جيني ، ووجود علاقة طردية بين كل من معدل البطالة ومعدل التضخم ، والانفاق الحكومي على التعليم مع معامل جيني. كما اثبتت وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من معامل جيني ومتغيرات الدراسة المستقلة.

دراسة(٢٠٠١ ،خرابشة) والتي تهدف الى التعرف على محددات التفاوت في توزيع الدخل في الأردن ، من خلال قياس أثر العوامل الاقتصادية و الديموغرافية والاجتماعية على مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر والأفراد. وتم استخدام مؤشرات معامل جيني ومعامل التفاوت الانتروبي لتوزيع انفاق الأسر كمتغير تابع ، والعوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية كمتغيرات مستقلة وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين التفاوت في توزيع الدخل وكل (متوسط دخل الفرد، نسبة التحضر ، ومعدل الإعالة الاقتصادي، متوسط حجم الأسرة) .

دراسة (سكيك ،٢٠١٥) للتعرف على العوامل المحددة لتوزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة1995-2013) وذلك من خلال دراسة العلاقة بين(معامل جيني) كمتغير تابع وبين (نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح ، حجم الانفاق الحكومي) كمتغيرات مستقلة وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، معتمداً طريقة المربعات الصغرى.

وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية بين التفاوت في توزيع الدخل و نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح ،ووجود علاقة طردية بين التفاوت في توزيع الدخل و نصيب الفرد من الناتج المحلي أي تعمل في اتجاه زيادة التفاوت، مما يعني عدم مساهمة الهيكل الإنتاجي في تحقيق التوزيع العادل للدخل، وعدم تحقق نظرية كوزنتز للعلاقة بين التفاوت والنمو الاقتصادي على الاقتصاد الفلسطيني. كما توجد علاقة طردية بين حجم الانفاق الحكومي والتفاوت في توزيع الدخل مما يشير الى قصور السياسة المالية في علاج التفاوت في توزيع الدخل .

وهدفت دراسة (عجبو، ٢٠٢٠) الى تحليل التغيرات في نمط الإنفاق الاستهلاكي في الحضر والريف في مصر خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١٢-٢٠١١/٢٠١٥-٢٠١٣/٢٠١٦) و تحليل محددات التفاوت في توزيع الدخل والكشف عن مدى وجود تكامل مشترك بين معامل جيني و أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين معامل جينى وكل من (الناتج المحلى الإجمالي ، الانفتاح التجارى ، زيادة التكوين الرأسمالى) ، ووجود علاقة طردية بين معامل جينى وكل من (معدل التضخم ، الانفاق الحكومي ، معدل النمو السكانى ، معدل البطالة)

دراسة(٢٠٢٣، Champika Dharmadasa) التي تهدف إلى معرفة محددات التفاوت في الدخل في سريلانكا، باستخدام البيانات من عام ١٩٧٨ إلى عام ٢٠٢١. وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وتشير النتائج إلى أن الإنفاق الحكومي، والانفتاح التجاري، وحصة

الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي المحددات الاقتصادية الكلية الرئيسية لعدم المساواة في الدخل في سريلانكا ، حيث توجد علاقة طردية بين التفاوت في الدخل وكل من الانفاق الحكومي والانفتاح التجارى ، كما يرتبط التفاوت بعلاقة عكسية مع حصة الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي ، ويظهر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أيضا أهمية هامشية، وهو ما يدعم وجهة نظر كوزنتس التي تؤكد على أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد تؤدي إلى زيادة فجوة التفاوت.

دراسة (Paulina Laskowska 2021)وتهدف الى التحقق من محددات عدم المساواة في الدخل في دول الاتحاد الأوروبي في الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٨. تم إجراء البحث لستة وعشرين دولة (باستثناء كرواتيا بسبب نقص البيانات) ولمجموعتين من ثلاثة عشر دولة تم إنشاؤها عن طريق تقسيم جميع البلدان إلى مجموعات فرعية وفقًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وباستخدام بيانات البنك الدولي ولتحديد تأثير ثمانية متغيرات على عدم المساواة في الدخل ممثلة بمعامل جيني. تظهر نتائج البحث التجريبي أن مستوى التفاوت في الدخل في ١٣ دولة من دول الاتحاد الأوروبي ذات المستوى الأعلى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الفترة ٢٠٠٥–٢٠١٨ يعتمد على مستوى البطالة، وقيمة متغير الانفتاح، والنسبة المئوية للأشخاص في المجتمع الحاصلين على تعليم عال والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ عامًا و٦٤ عاما ونسبة الناشطين اقتصاديا في نفس العمر. كما انتهت الدراسة الى أن مستوى التفاوت في الدخل في ١٣ دولة ذات أدنى مستوى من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الفترة التي تم تحليلها كان يعتمد على حجم الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومستوى البطالة ، وحصة إجمالي الواردات والصادرات في الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة(Iragdao Raja Basumatary, ٢٠٢٤) والتي تبحث في محددات الاقتصاد الكلي للتفاوت في الدخل بين البلدان في مجموعات الدخل المختلفة في جميع أنحاء العالم خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠١٩. تشير النتائج إلى أن النمو السكاني والمساواة بين الجنسين والعولمة في البلدان المنخفضة الدخل لها تأثير سلبي على التفاوت في الدخل، في حين أن مؤشر التنمية البشرية والحرية المدنية والحكم له تأثير إيجابي على التفاوت في الدخل. وفي البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، يرتبط النمو الاقتصادي، والتوسع الحضري، ومؤشر التنمية البشرية، والمساواة بين الجنسين، عكسيا بالتفاوت في الدخل، في حين يرتبط النمو السكاني، والعولمة، والحوكمة بشكل إيجابي مع التفاوت في الدخل. وفي البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، يرتبط مؤشر التنمية البشرية، والبطالة سلباً بالتفاوت في الدخل، في حين يرتبط النمو الاقتصادي، والنمو السكاني، والحرية المدنية، والحكم بشكل إيجابي به. وفي البلدان المرتفعة الدخل، يؤثر التحضر، ومؤشر التنمية البشرية، والتضخم، والحرية المدنية، والعولمة، سلباً على التفاوت في الدخل، في حين يخلف النمو الاقتصادي، والنمو السكاني، والمساواة بين الجنسين، والموارد الطبيعية تأثيراً إيجابياً عليه.

من العرض السابق يتضح أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع التفاوت في توزيع الدخل في مصر قد اهتمت بشكل أكبر بدراسة العلاقة بين النمو والتفاوت ، ويلاحظ أيضا أن أغلب الدراسات التي تمت حول محددات التفاوت في مصر اهتمت بدراسة العلاقة بين التفاوت ومتغير أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تستخدم عدد أكبر من المتغيرات الاقتصادية وبأسلوب تقدير مختلف " التكامل المشترك وفقا لمنهجية ENGEL- GRANGER " ولفترة زمنية مختلفة (١٩٧٥ – ٢٠١٧) .

٣- تطور التفاوت في توزيع الدخل في مصر

واجه الاقتصاد المصري العديد من التحديات والتي حالت دون تحقيق التقدم المطلوب في عملية التنمية والتي من بينها خفض التفاوت في توزيع الدخل، وتوفير فرص عمل لائق لجميع الأفراد، وتحقيق النمو المنشود في كافة القطاعات .

وكما ذكرنا سابقا يعد معامل جينى هو المؤشر الأكثر شيوعا لقياس التفاوت في الدخول نظرا لتوفر بينات لسلاسل زمنية طويلة يمكن الاعتماد عليها لتتبع التطور في توزيع الدخل لدولة واحدة أو لعدة دول لأغراض المقارنة.

وبتتبع قيم مؤشر جينى في مصر وكما يظهر من الشكل (2) يلاحظ اتجاه المؤشر للارتفاع طرديا خلال فترة الدراسة (١٩٧٥-٢٠١٧) من ٣٥.٦ الى 40.3 ويرجع هذا الى التوزيع القطاعى للناتج والتشغيل حيث يبلغ متوسط نصيب قطاع الزراعة من التشغيل عام ٢٠٠٠ ٣٤٪ من اجمالى التشغيل بينما تبلغ مساهمته في القيمة المضافة ١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي ،في حين بلغت متوسط مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل ٤٤٪ ومساهمته في الناتج المحلى الإجمالي ٤٨٪ ، وبلغت متوسط مساهمة قطاع الصناعة في التشغيل ٢٢٪ ومساهمته في الناتج المحلى ٢٩٪ ما يعنى عدم تناسب هيكل التشغيل مع هيكل الناتج والنمو (العيسوى وأخرون، 2012) world bank 2022

وشهدت الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠٠٨ انخفاض طفيف في معامل جينى من 39.9 – ٣٨.٩ يرجع هذا الى التحسن في النمو الاقتصادي وزيادة مخصصات الدعم الغذائى وزيادة التوظف الحكومي ، ويلاحظ أن التفاوت في الحضر يفوق التفاوت في الريف بفارق حوالي 10 نقاط في منتصف التسعينيات و ارتفعت الى ١٤ نقطة عام ٢٠٠٥(العيسوى ،٢٠٠٧)

ثم عاود المؤشر الارتفاع مرة أخرى مع بداية الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ليبلغ 41.5 عام ٢٠١٢ صحب ذلك أيضا زيادة درجة التفاوت في الحضر مقارنة بالريف ، وشهدت هذه الفترة أيضا انخفاض نصيب الأجور من الدخل القومي نظرا لحالة عدم الاستقرار السياسي وارتفاع البطالة World Bank (2019).

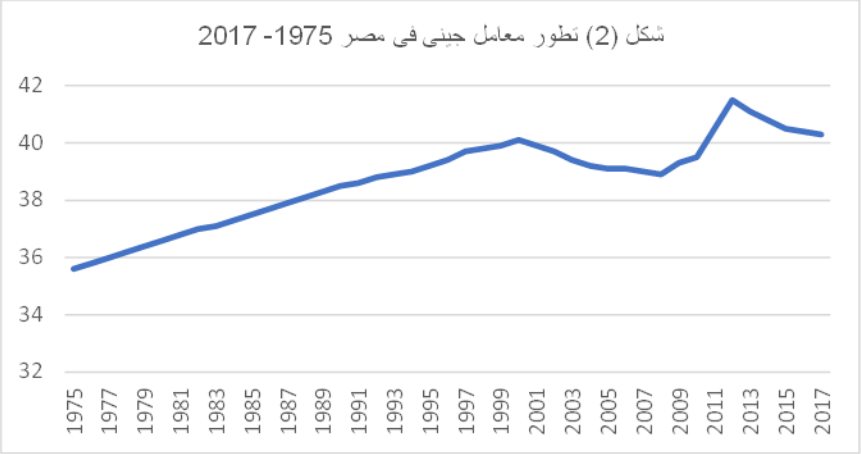

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على:-The Standardized World Income Inequality Database, Versions 8-9(SWIID)

٤- محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر خلال الفترة (١٩٧٥ – ٢٠١٧)

يهدف هذا الجزء الى تحليل محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر خلال الفترة ١٩٧٥ – ٢٠١٧ (أحدث عام توفرت فيه بيانات لمؤشر معامل جينى في مصر) ويشمل هذا الجزء توصيف متغيرات الدراسة وتحديد مصادر البيانات ، تحديد النموذج القياسى ومنهجية التقدير واستعراض النتائج .

٤-١ متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

١- المتغير التابع : التفاوت في توزيع الدخل مقاسا بمعامل **GINI** نظرا لكونه أكثر المؤشرات استخداما في قياس التفاوت لوفرة بياناته وهو مقياس لمدى انحراف توزيع الدخل في اقتصاد ما عن المساواة المطلقة وتتراوح قيمته بين ٠= عدالة تامة في التوزيع و ١ = تفاوت مطلق وتم الحصول على بيانات المؤشر من

Standardized World Income Inequality Database (SWIID9-0)

٢- المتغيرات المفسرة والتي تم تحديدها وفقا للأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية السابقة وهى كالآتى:

- GDP نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية GDP per capita (constant LCU)
- INF معدل التضخم Inflation, consumer prices (annual %)
- AD نسبة الاعالة العمرية Age dependency ratio (% of working-age population)
- UNE البطالة unemployment, total (% of total labor force) (national estimate)

وتم الحصول على بيانات المتغيرات المفسرة من قاعدة بيانات البنك الدولى الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية **www.worldbank.org/ddp/databank**

٤-٢ توصيف النموذج ومنهجية التقدير

تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام اسلوب التكامل المشترك وفقا لمنهجية ENGEL-GRANGER من خلال برنامج EViews ١٠ وباستخدام البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة عن الفترة (١٩٧٥ – ٢٠١٧).

ويتمثل نموذج الدراسة في المعادلة التالية :

$$LnGINI_t = b_0 + b_1 LnGDP_t + b_2 LnINF_t + b_3 LnAD_t + + b_4 LnUNE_t + U_t$$

حيث :

$LnGINI_t$: يمثل اللوغاريتم الطبيعي لمعامل جينى في مصر

$LnGDP_t$: يمثل اللوغاريتم الطبيعى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)

$LnINF_t$: يمثل اللوغاريتم الطبيعى لمعدل التضخم بأسعار المستهلك (% سنويا)

$LnAD_t$: يمثل اللوغاريتم الطبيعى لمعدل الاعالة العمرية (% من السكان في سن العمل)

$LnUNE_t$: يمثل اللوغاريتم الطبيعى لمعدل البطالة ، اجمالى (% من اجمالى القوة العاملة) تقديرات لمنظمة العمل الدولية

وقد تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية من أجل تهذيب البيانات وتحجيم القيم الشاذة والاعتماد بشكل أكثر دقة على المقاييس الاحصائية المختلفة.

ويعتمد النموذج على نظرية التكامل المشترك التي قدمها ENGEL- GRANGER وتقوم على فحص العلاقات بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية. حيث اقترح كل من ENGEL, GRANGER سنة ١٩٨٧ طريقة لاختبار علاقة التكامل المشترك على مرحلتين أساسيتين وهما:

الأولى: تقدير العلاقة المعنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، شرط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ثم نقوم بالحصول على بواقي الانحدار المقدرة.

الثانية: يتم اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى فإذذا كانت سلسلة البواقي ساكنة في المستوى، فإننا نستنتج أن العلاقة المقدرة في الخطوة الأولى هي علاقة صحيحة وغير مضللة. أما إذا كانت سلسلة البواقي غير ساكنة في المستوى، فإنه لا توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات وبالتالي فان العلاقة مضللة ولا يمكن الركون إليها.

٤-٣ نتائج الدراسة القياسية

أولا –اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات Unit Root Test

تقوم نظرية الانحدار التي تستخدم السلاسل الزمنية في التقدير على افتراض أن هذه السلاسل تتمتع بخاصية الاستقرار Stationary ، وفي حالة ما كانت السلاسل غير مستقرة (تحتوى على جذر الوحدة) فان الانحدار الذى نحصل عليه غالبا ما يكون زائفا ، ويعود ذلك الى طبيعة بيانات السلاسل الزمنية والتي غالبا ما يوجد بها اتجاه عام يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فيجعلها تتغير في نفس الاتجاه على الرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها . لذلك لابد من فحص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات خلال فترة الدراسة والتأكد من مدى استقرارها ومعرفة درجة تكامل كل متغير .

ويتضح من نتائج اختبار Augmented Dickey Fuller كما في الجدول ١ عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى ، بينما تم استقرار السلاسل جميعها عند الفرق الأول ، واستنادا الى ذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص على أن المتغيرات تحتوى على جذر الوحدة ونقبل الفرض البديل .

جدول (1) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات باستخدام ADF (Augmented Dickey-Fuller)

المتغيرات	في المستوى At Level			عند الفرق الأول First Differences		
	ثابت **Intercept**	اتجاه عام ومقطع **Trend and Intercept**	بدون **None**	ثابت **Intercept**	اتجاه عام ومقطع **Trend and Intercept**	بدون **None**
L GINI	-1.853253 (0.3504)	-2.545582 (0.3060)	1.192905 (0.9377)	-3.67857 (0.0082)	-6.012048 (0.0001)	-3.431974 (0.0010)
L GDP	0.136203 (0.9646)	-1.793052 (0.6889)	3.047812 (0.9991)	-4.168228 (0.0022)	-4.102379 (0.0131)	-1.869267 (0.0493)
L INF	-2.374077 (0.1550)	-2.194442 (0.4802)	-0.459947 (0.5099)	-8.757367 (0.0000)	-8.740084 (0.0000)	-8.809121 (0.0000)
L UNE	-1.756214 (0.3965)	-3.403308 (0.1652)	0.945963 (0.9057)	-5.572278 (0.0000)	-5.585968 (0.0002)	-5.363350 (0.0000)
L AD	-1.458517 (0.5445)	-2.855410 (0.1868)	-0.842222 (0.3451)	-7.280614 (0.0000)	-7.250087 (0.0000)	-7.363724 (0.0000)

تم اعداده بواسطة الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS .10 تشير القيم بين القوسين الى قيمة P- Value

ثانيا : اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

بما أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى فهذا يسمح بإجراء التكامل المشترك بمنهجية ENGEL-GRANGER ، و قد تم تقدير نموذج التكامل المشترك Co-integration باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square بواسطة برنامج EViews ١٠ وباستخدام البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة عن الفترة (١٩٧٥ – ٢٠١٧). للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات .

وتم الحصول على النتائج التالية:

جدول (2)

Dependent Variable: GINI
Method: Least Squares
Date: 02/26/24 Time: 12:54
Sample: 1975 2017
Included observations: 43

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.61374	2.042928	11.06928	0.0000
L GDP	0.002843	3.64E-05	7.754041	0.0000
L INF	-0.072134	0.010649	-6.773669	0.0000
L UNE	0.139100	0.044362	3.135578	0.0033
L AD	0.127308	0.021088	6.036902	0.0000

R-squared	0.954861	Mean dependent var	38.70698
Adjusted R-squared	0.950110	S.D. dependent var	1.519617
S.E. of regression	0.339423	Akaike info criterion	0.785805
Sum squared resid	4.377902	Schwarz criterion	0.990595
Log likelihood	-11.89480	Hannan-Quinn criter.	0.861325
F-statistic	200.9627	Durbin-Watson stat	1.519871
Prob(F-statistic)	0.000000		

تم اعداده بواسطة الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS .10

L GINI =22.61374 +0.002843 *L GDP +0.139100 *L UNE - 0.072134 *L INF + 0.127308*L AD

ثالثا : اختبار سكون بواقي الانحدار عند المستوى

من أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن تكون سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى ويتم ذلك عن طريق اختبار الاستقرارية بواسطة اختبار Dickey–Fuller أو Philips-Perron .

وباستخراج البواقي واختبار سكونها عند المستوى بواسطة اختبار جذر الوحدة ل Augmented Dickey Fuller تبين استقرارها عند المستوى كما في الجدول (٣) ، مما يعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

جدول (3)

Null Hypothesis: RESID has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.961851	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

٤-٤ تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر

أ- الجودة الاحصائية للنموذج

١- اختبار t : تشير نتائج التقدير الى معنوية معلمات النموذج المقدرة للمتغيرات المستقلة والمقطع

٢- معامل التحديد المعدل adj R^2: بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج ($0.950110 = \text{adj } R^2$) مما يشير الى أن المتغيرات المستقلة (متوسط نصيب الفرد من الناتج ، معدل البطالة ، معدل التضخم ، نسبة الاعالة) تفسر ما نسبته ٩٥ % من التغير الحاصل في المتغير التابع ، و٥ % فقط ترجع الى عوامل أخرى كما يتضح من الجدول (٢)

٣- قيمة F : والتي بلغت (F = 158.5026) باحتمالية (P-value=0.000) تشير الى معنوية النموذج ككل في تفسير التغيرات في المتغير التابع

مما سبق يتضح خلو النموذج من المشاكل الاحصائية المحتملة

ب-الجودة القياسية للنموذج :

١- اختبار التوزيع الطبيعى للبواقى Normality

يتضح من خلال قيمة Jarque-Bera لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي)،الناتجة عن تقدير النموذج، أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة اختبار JB = 1.700913 بمستوى معنوية أكبر من 0.05 (P-value=0.42722) وهذا يشير الى عدم رفض فرضية العدم القائلة أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما في شكل (٣).

شكل (3)

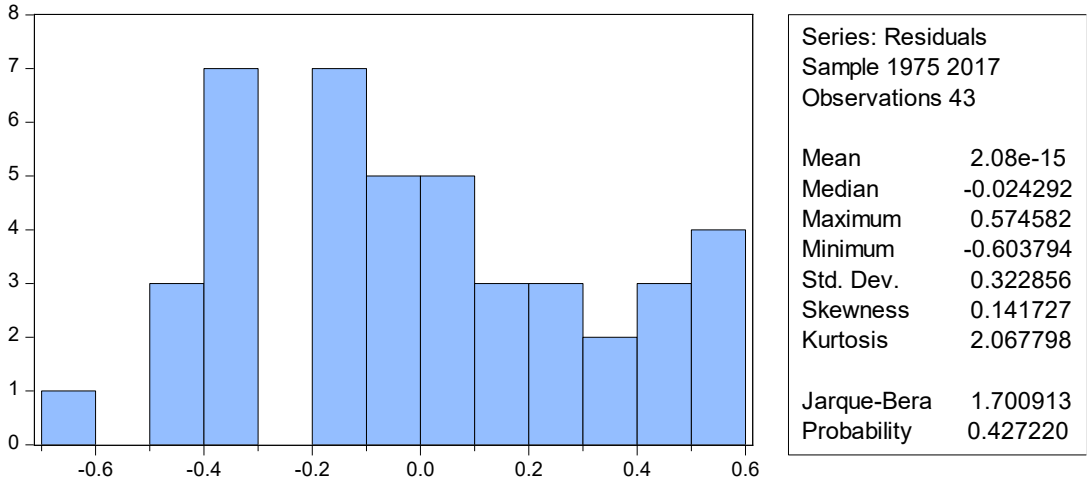

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

٢-اختبار وجود الارتباط الذاتي Autocorrelation:

وكما يتضح من احصائية ديربن واتسن DW = ١.٥١٩٨٧١ من المحتمل أن لا يعانى النموذج من مشكلة الارتباط الذاتى وللتأكد نقوم باجراء اختبار Breusch-Godfrey

جدول (4)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.409636	Prob. F(2,36)	0.1042
Obs*R-squared	5.076736	Prob. Chi-Square(2)	0.1090

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

و باجراء اختبار Breusch-Godfrey للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي، وكما يتضح من جدول (٤) فان قيم LM ,F غير معنوية وبالتالى لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتى في النموذج .

٣-اختبار ثبات تباين الأخطاء العشوائية Heteroskedasticity

باستخدام White Test Heteroskedasticity تظهر كل الاختبارات غير معنوية لان احتماليتها اكبر من 0.05 مما يعنى عدم امكانية رفض الفرض الصفرى وان البواقى ذات تباين متجانس اى لا توجد مشكلة ثبات التباين في النموذج كما يتضح من جدول (٥)

جدول (5)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.047490	Prob. F(4,38)	0.1071
Obs*R-squared	7.624347	Prob. Chi-Square(4)	0.1063
Scaled explained SS	3.179011	Prob. Chi-Square(4)	0.5283

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

وتشير نتائج الاختبارات السابقة الى موثوقية النتائج المتحصل عليها من النموذج مما يشير الى جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب والواقع الاقتصادي .

٤-٥ التحليل الاقتصادي للنتائج

١- تشير النتائج الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من معامل جينى ومتوسط نصيب الفرد من الناتج ، ومعدل البطالة ، نسبة الاعالة) بينما توجد علاقة عكسية ومعنوية بين معدل التضخم ومعامل جينى .

٢- يتضح من الاشارة الموجبة للمعلمة المقدرة لمتغير نصيب الفرد من الناتج الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين نصيب الفرد من الناتج ومعامل جينى بمعنى أن زيادة نصيب الفرد من الناتج بوحدة واحدة يؤدى الى زيادة معامل جينى بمقدار ٠.٠٠٢٨٤٣ وحدة ، وهو ما لا يتفق مع نظرية كوزنتس(Kuznets,1955) والتي ترى أن التفاوت في توزيع الدخل يرتفع في المراحل الأولى للنمو إلا إنه يتجه للانخفاض في المراحل المتقدمة ، بينما يتفق مع بعض الدراسات التي أثبتت أن هذه النظرية لا تنطبق على الدول الأفريقية (Fields,2000) ويتفق أيضا مع عدد من الدراسات المطبقة على مصر (عجبو ، ٢٠٢٠) ، وهو ما يعنى أن زيادة انتاجية الفرد في مصر لا تدفع نحو تحسن عدالة التوزيع . مما يعنى أن ثمار النمو توزع باتجاه فئة محدودة من الأفراد .

٣- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين كل من معامل جينى ومعدل التضخم في الأجل الطويل في مصر ، فكل زيادة في معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يؤدى الى خفض التفاوت بمقدار (٠.٠٧٢١٣٤)، وهو ما يخالف النظرية ويتفق مع دراسة (عجبو ، ٢٠٢٠) ودراسة (المتيم، ٢٠٢٠) وما يتفق مع دراسة (N'Yilimon, 2015) ويتفق أيضا مع دراسة Zheng, Z. 2023) التي ترى أن التفاوت في مهارات الأفراد والتفاوت في توزيع الثروة سببا التفاوت في الدخول لكن حين يغلب التفاوت في توزيع الثروة التفاوت في المهارات فان التضخم يكون اثره سلبيا على التفاوت في الدخول والعكس صحيح . كما يمكن أن يؤدى ارتفاع التضخم في الأجل الطويل الى انخفاض القيمة الحقيقية للدين الخاص ، مما يساهم في الحد من التفاوت في توزيع الدخل (Cysne et al . , 2005)

٤- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين البطالة ومؤشر جينى في الأجل الطويل فزيادة البطالة بوحدة واحدة تؤدى الى ارتفاع مؤشر جينى بمقدار (0.139100) وحدة ، وهو ما يتفق مع النظرية حيث تؤدى البطالة الى ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل .

٥- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين معدل الاعالة (ويعبر عن مدى العبء الذى يلقيه السكان في فئات عمرية معينة على باقى فئات المجتمع) ومعامل جينى في الأجل الطويل وهو ما يتفق أيضا مع النظرية الاقتصادية ، حيث يزيد ارتفاع معدل الإعالة من حدة الفقر وسوء توزيع الدخل في المجتمع ، وتشير النتائج الى أن زياد معدل الاعالة بوحدة واحدة يؤدى الى ارتفاع مؤشر جينى بمقدار (0.127308) .

٦- تشير النتائج الى أن معدل البطالة أكثر متغيرات الدراسة اهمية في التأثير على التفاوت في توزيع الدخل في مصر خلال فترة الدراسة .

٥-نتائج الدراسة

خلصت الدراسة الى مجموعة مهمة من النتائج المتعلقة بمشكلة التفاوت في توزيع الدخل في مصر وأهم محدداتها :

١- اتجاه التفاوت في توزيع الدخل للارتفاع في مصر خلال فترة الدراسة ويتضح ذلك من تطور قيمة مؤشر جينى في مصر خلال فترة الدراسة . من ٣٥.٦ % عام ١٩٧٥ - ٤٠.٣ % عام ٢٠١٧ .

٢- يعد متوسط نصيب الفرد من الناتج ومعدل البطالة ونسبة التضخم ونسبة الاعالة من أهم محددات تفاوت توزيع الدخل في مصر في الأجل الطويل .

٣- وجود أثر سلبى لنصيب الفرد من الناتج ومعدل البطالة ونسبة الاعالة على عدالة توزيع الدخل في مصر في الأجل الطويل .

٤- يؤدى ارتفاع معدل التضخم الى انخفاض التفاوت في توزيع الدخول في مصر في الأجل الطويل وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية .

٥- جاءت العلاقة بين النمو والتفاوت في مصر علاقة طردية في الأجل الطويل مما يشير الى أن هيكل العملية الانتاجية يصب في مصلحة الطبقة الغنية وبالتالى فان النمو لا يدعم عدالة التوزيع .

٦- ارتفاع الأهمية النسبية لمعدل البطالة كأحد اهم المتغيرات المؤثرة على ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل في مصر .

٦-توصيات الدراسة

١- الاهتمام بتشجيع الاستثمار الكلي لما له من قدرة على التشغيل وخلق فرص عمل بأجور تسمح بتلية الحاجات الاساسية وخفض معدلات التفاوت .

٢- تفعيل دور الدولة في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة .

٣- الاهتمام بمنظومة التعليم وتعزيز دور مؤسسات التدريب المهنى ورفع كفاءتها وانتاجياتها لتتناسب مع متطلبات سوق العمل .

٤- اعادة هيكلة الأجور بما يحقق رفع الحد الأدنى للأجور وخفض التفاوت في توزيع الدخول .

٥- زيادة المنفق على التعليم والصحة وتسهيل وصول الفقراء ومحدودى الدخل لهذه الخدمات بما يحقق تراكم رأس المال البشرى ويخفض التفاوت.

٦- تخصيص جانبا أكبر من الموازنة للمشروعات التي تفيد الأسر محدودة الدخل والفقراء، مثل مشروعات الإسكان الجديدة وغيرها .

٧- المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سبتمبر (٢٠١٤)، " معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" ، الأمم المتحدة، الدورة الحادية والستون ،البند الثالث ، ١٥ – ٢٦ .

يغولي ، غر وفرانسيسكو(١٥ مايو ٢٠١٧) ،" رؤية جديدة للرابطة بين عدم المساواة والتنمية الاقتصادية ، النافذة الاقتصادية ، منتدى صندوق النقد الدولي .

براكاش لونغاني وجوناتان، أوستري ، ١٨ فبراير ٢٠١٧ ، جهود الصندوق بشأن عدم المساواة: عبور الجسر بين البحث والواقع"، النافذة الاقتصادية، منتدى صندوق النقد الدولي .

خير الدين ، هناء وهبة الليثى (ديسمبر ٢٠٠٦) العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر ، ترجمة فاطمة الزهراء الخوالدة، ورقة عمل، رقم ٥١١ .

المقدسي، سليمان. منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي، الرياض، .

صاحب أبو حمد، رضا. العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسات إسلامية معاصرة، جامعة كربلاء، كلية العلوم الإسلامية، العراق، العدد(١)، ص ص ١-٢٠ .

خرابشة، عبد. العوامل المؤثرة في توزيع الدخل في الاردن، رسالة ماجستير منشورة، مجلة دراسات، الأردن، ٢٠١١.

سكيك ، أشرف بن خليل ٢٠١٥ ، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني (٢٠١٣-١٩٩٥) ، رسالة ماجيستير ، الجامعة الإسلامية – غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم اقتصاديات التنمية .

المتيم ، محمود أحمد (٢٠٢٠)، أثر التضخم على عدم عدالة توزيع الدخل في مصر ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة بالاسماعيلية ، مج ١١ ، ع ١ ، ٥٠ – ٨٤ .

عجبو، حنان محمود سيد (٢٠٢٠) . محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة: دراسة مقارنة بين الريف والحضر.المجلة العربية للإدارة ، مج ٤٠ ، ع٤ ، ٣- ٢٢.

العيسوى ،وأخرون (٢٠١٢) ، مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية في مصر في ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادي ومن تجارب الدول في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية ، سلسلة قضايا التنمية والتخطيط رقم (٢٣٢) معهد التخطيط القومي .

العيسوى (٢٠٠٧) الأقتصاد المصرى في ثلاثين عاماً (تحليل التطوارت الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ ووبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل .

ب- المراجع باللغة الأجنبية

Albagoury, Samar H. 2016. "INclusive Green Growth in Africa: Ethiopia Case Study." MPRA.

Coll, J.A. (2011)." Understanding Income Inequality: Concept, Causes and Measurement ", Management Journals, Vol. 1, No. 3, PP 17-28;

Lopez, J. H. (2004). Pro-poor growth: a review of what we know (and of what we don't). Washington, D.C, U.S.A: The World Bank.

Verme, P. et al (2014),"Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt ", the Facts and Perception across People, Time and Space, A World Bank Study.

Ghecham, M. A.,(2017), "The Impact of Informal Sector on Income Distribution: Could Concentration of Income be Explained by the Size of Informal Sector ?",International Journal of Economics and Financial Issues ,Vol. 7,No. 1,P 596

Ferrer,C.,E.(2017),"Income Concentration and its Impact on Economy and Society :The Case of Mexico ",Modern Economy ,No.8.

Elveren, A. Y. and Ozgur, G., (2016), The Effect of Informal Economy on Income Inequality: Evidence from Turkey ", PanoEconomicus,,Vol. No.3.

S. G. Checkland,(1954) «The Work and Correspondence of David Ricardo» Economic History Review, vol. 6.

Peet , Richard (1975) Inequality and Poverty: A Marxist-Geographic Theory(Annals of the Association of American Geographers, vol. 65, no. 4 (December 1975), p. 567.

Simon Kuznets (1955) , Economic Growth and Income Inequality, American Economic Review, vol. 14, no. 1 (March 1955).

Lewis, W.A. (1954), Economic development with unlimited supplies of labor, Manchester School of Economics and Social Studies 22: 139-181.

Francois Bourguinon (2004), The Poverty-Growth-Inequality Triangle (New Delhi: Indian Council for Research on International Economic Relations

Kanbur, Ravi. (2000)"Income Distribution and Development." Economics 1 vol.١

Bagchi, S. and Svejnar, J. (Nov.2013)," Does Wealth Inequality Matter for Growth? the Effects of Billionaire Wealth,Income Distribution and Poverty", IZA,Dp No.7733.

Jorge A. Charles-Coll (2011) UNDERSTANDING INCOME INEQUALITY: CONCEPT, CAUSES AND MEASUREMENT , International Journal of Economics and Management Sciences , Vol. 1, No. 3, 2011, pp. 17-28

Gastwirth, J. L. (1972) “The estimation of the Lorenz curve and Gini index.” The Review of Economics and Statistics 54:3 pp306–316.

Ghecham, M. A.,(2017), "The Impact of Informal Sector on Income Distribution : Could Concentration of Income be Explained by the Size of Informal Sector ?", International Journal of Economics and Financial Issues ,Vol. 7 ,No. 1.

Odedokun M, Round JI. (2001) Determinants of Income Inequality and its Effects on Economic Growth , Evidence from African Countries , Discussion Paper No. 2001/103, Helsinki: UNU-WIDER.

Škare, Marinko; Stjepanovic, Saša (2014) : Income Distribution Determinants and Inequality – International Comparison, Amfiteatru Economic Journal, ISSN 2247-9104, The Bucharest University of Economic Studies, Bucharest, Vol. 16, Iss. 37, pp. 980-993

Persson,T. and Tabellini ,G. (Jan. 1991),"Is Inequality Harmful for Growth ? Theory and Evidence ", American Economic Review, and In University of California at Berkeley,Working Paper , No.91-155.

Glaeser,et al, (2004),"Do Institutions Cause Growth ?",Journal of Economic Growth ,Vol.9, PP271-303; Aghion,P. and Bolton,P.(1997)"a Theory of Trickle – Down Growth and Development ",Review of Economic Studies , ,Vol.64,No.2,PP151-172

Degutis,M.(2012),"Effects of Income Inequality on Economic Growth", Union College ,PHD Publishing Vol.6, PP1-107.

Michael,Ch. and Nikolas,F.(Dec.2016),"Does Income Inequality Matter for Economic Growth ?: an Empirical Investigation ", MPRA, University of Ioannina ,PP 1-35

Lahouij,H.(2017),"The Effects of Income Inequality on Economic Growth Evidence from MENA Countries ", Eastern Illinois University,ECN,No.5433,PP1-26

Mbaku, j. (1997); "Inequality in income distribution and economic development : evidence using alternative measures of development", Journal of Economic development, Vol., 22, No., 2 December, Pp. 57 – 63

Ahluwlia , M . S . (1976), "Income Distribution and development : Some Stylized facts." , American Economic Review , 66 , Pp. 50 - 57.

Blejer, M. I. and I. Guerrero (1990) 'The Impact of Macroeconomic Policies on Income Distribution: An Empirical Study of Philippines', Review of Economics and Statistics vol. 72: 414-23.

Mocan, H. N. (1999) 'Structural Unemployment, Cyclical Unemployment, and Income Inequality', Review of Economics and Statistics vol. 81, no 1: 122-34.

Auten, G. and R. Carroll (1999) 'The Effects of Income Taxes on Household Income', Review of Economics and Statistics vol. 81, no 4, 681-93

Feenberg, D. and J. Poterba (1993) 'Income Inequality and the Incomes of Very High Income Tax Payers: Evidence from Tax Returns', Tax Policy and the Economy vol. 7: 145-77.

Deininger, K. and L. Squire (1998) 'New Ways of Looking at Old Issues: Inequality and Growth', Journal of Development Economics vol. 57: 259-87

Vanhoudt, P. (2000) 'An Assessment of the Macroeconomic Determinants of Inequality', Applied Economics vol. 32, no 7: 877-83.

Li, H., L. C. Xu and H. Zou (2000) 'Corruption, Income Distribution, and Growth', Economics & Politics vol. 12, no 2: 155-82.

A.A. Awe, Olawumi Ojo Rufus (2012). Determinants of Income Distribution in the Nigeria Economy: 1977-2005. International Business and Management, 5(1), 126-137

Champika Dharmadasa ,(2023) , Macroeconomic Determinants of Income Inequality in Sri Lanka , Conference: IIARP International Conference on Economics, Business, Tourism & Social Sciences (ICEBTS -2023)At: Depok, Indonesia

Paulina Laskowska, (2021) , Determinants of Income Inequality In 26 European Union Countries , Conference: The 37th International Business Information Management Association Conference (IBIMA)At: Cordoba, Spain

Iragdao Raja Basumatary, (2024), Macroeconomic determinants of income inequality among different income group countries: Evidence from panel data , Journal of Social Economics Research

World Bank Policy Research Report. (2019). Understanding Poverty and Inequality in Egypt. World Bank, Washington, DC. © World Bank.

Fields G.S. (2000),"The dynamics of poverty, inequality and economic well-being: African economic growth in comparative perspective", Journal of African Economies, Vol. 9 No. Supl.1 pp. 45-78

N'Yilimon Nantob, (2015). "Income Inequality and Inflation in Developing Countries: An Empirical Investigation," Economics Bulletin, AccessEcon, vol. 35(4), pages 2888-2902.

Zheng, Z., Wan, X., & Huang, C. (2023). Inflation and income inequality in a Schumpeterian economy with heterogeneous wealth and skills. Economic Modelling, 121

Cysne, R. P., Maldonado, W. L., & Monteiro, P. K. (2005). Inflation and income inequality: A shopping-time approach. Journal of Development Economics, 78(2), 516-528.

Michael P. Todaro ,Stephen C. Smith (2014) ,Economic Development,12 edition ,published by The George Washington University ,p218-222

Determinants of income distribution inequality in Egypt

Abstract

The study aims to analyze the determinants of income distribution inequality in Egypt during the period (1975-2017) and to reveal the existence of co-integration in the long term between the Gini coefficient and the most important macroeconomic variables selected (GDP per capita, dependency ratio, inflation rate and unemployment rate). To achieve this, the study relied on the econometric using the co-integration method according to the Engel-Granger methodology to test the long-term relationship between the variables.

The model found a positive and significant relationship between the Gini coefficient and each of (GDP per capita, dependency ratio and unemployment rate) while there is a significant and negative relationship between the Gini coefficient and the inflation rate in Egypt during the study period.

The study concluded that per capita output, unemployment rates, dependency and inflation are among the most important determinants of inequality in Egypt, with the high relative importance of the unemployment rate. Therefore, appropriate economic policy must be directed by encouraging investment, paying attention to education, health, and restructuring wages to reduce inequality and achieve distributive justice.

Keywords: Inequality in income distribution - poverty - Gini coefficient - Egypt